

الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

ترتبط العلاقة الزوجية بالرابطة التي تنشأ بين فردين ملتزمين للعيش معاً في رابطة رسمية، سواء من الناحية القانونية أو الاجتماعية. في الزواج، من المتوقع أن يدعم الزوجان بعضهما البعض، ويتقاسمان المسؤوليات، ويعملان على بناء أسرة قائمة على السكينة والمودة والرحمة. يتماشى هذا مع أحكام قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الزواج^١. ومع ذلك، ليس جميع العلاقات الزوجية تسير بسلاسة. ففي بعض الأحيان، تظهر مشكلات مثل: عدم التوافق، واختلاف الرؤى والأيديولوجيات، وسوء التواصل بين الزوجين، والنقص في الموارد المالية. يمكن أن تؤثر هذه المشكلات على استقرار العلاقة. وعندما لا يمكن حل هذه المشكلات، فإن الطريق الذي يتم اتخاذه لإنهاء العلاقة هو الطلاق. كما تم تعديله إلى قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن الزواج^٢، الذي يتبنى مبدأ الحد من وقوع الطلاق. فالطلاق ليس مجرد قطع للعلاقة القانونية، بل يمكن أن يؤثر على الجوانب العاطفية والاجتماعية وحتى الاقتصادية للطرفين.

¹ Presiden Republik Indonesia, 'Undang - Undang Republik Indonesia Nomor 11 Tahun 1974 Tentang Perkawinan', 1974, pp. 1-5.

² Presiden Republik Indonesia, 'Undang-Undang Republik Indonesia No 16 Tahun 2019 Tentang Perubahan Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 Tentang Perkawinan', *Undang-Undang Republik Indonesia*, 2019, pp. 2-6.

الطلاق في الإسلام ليس أمراً محظوراً، ولكنه يعتبر خياراً أخيراً للحياة الزوجية، عندما لا يمكن العثور على حل آخر^٣. ويتمشى ذلك مع معنى قول الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة الآية ٢٢٧ التي تنص على أنه يجوز الطلاق في حال وجود ظروف اشدسدة.

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

ثم، وفقاً لآراء فقهاء القانون الإسلامي الذين يتم الرجوع إليهم، يُذكر أنه:

"فإن تعزز بتعزز أو توارى أو غيبة جاز إثباته بالبينة"

حالات الطلاق في محكمة الأحوال الشخصية شهدت انخفاضاً. حيث انخفضت نسبة الطلاق في إندونيسيا بنسبة ١٠,٢٪ في عام ٢٠٢٣، مع تسجيل ٤٣٦,٦٥٤ حالة. في السنة السابقة، وصل عدد حالات الطلاق إلى ٥١٦,٣٤٤ حالة. كما أن انخفاض عدد حالات الطلاق يعود أيضاً إلى تراجع عدد حالات الزواج نتيجة لتعديل قانون الزواج الذي يفرض الحد الأدنى للسن للنساء الراغبات في الزواج وهو ١٩ سنة^٤. بشكل أكثر تحديداً، في مدينة سورابايا، تم تقديم طلبات الطلاق في محكمة الأحوال الشخصية في سورابايا

³ Azizah Linda, 'Analisis Perceraian Dalam Kompilasi Hukum Islam', *Al-Adalah*, 10.2 (2012), pp. 415-22.

⁴ Moh Khoeron, 'Angka Cerai Turun 10% Di 2023, Kemenag Dorong Peran KUA Jaga Ketahanan Keluarga', *Kementerian Agama Islam Republik Indonesia*, 2024.

طوال عام ٢٠٢٣، سواء كان الطلاق من جانب الزوج (الطلاق) أو من جانب الزوجة (رفع الطلاق). خلال عام ٢٠٢٣، تم قبول ٥,٤٥٤ طلب طلاق في محكمة الأحوال الشخصية في سورابايا. وقد شهد هذا العدد انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠٢٢. ولم يتم البت في جميع الطلبات أو الحصول على التصديق من القاضي. كان هناك انخفاض بنحو ١٠٪، لكن هذا الانخفاض ليس كبيراً، بل يعتبر رقمًا إيجابيًا مقارنةً بالفترات السابقة. حيث في السنوات الثلاث الأخيرة، كانت هناك زيادة مستمرة في طلبات الطلاق سواء من جانب الزوج أو الزوجة. ربما بسبب زيادة الوعي والاستعداد لدى الطرفين، قبل وأثناء العيش في الحياة الزوجية، حيث أصبحوا قادرين على إيجاد حلول للمشكلات دون اللجوء إلى الخيار النهائي (الطلاق). فقط ١١,٥٪ من الطلبات تم رفضها ولم تحصل على تصديق من بين مجموع الطلبات المستلمة، وذلك بسبب وجود عدة أسباب، مثل مشاكل في الإجراءات الإدارية، نقص الشهود والأدلة، أو تأجيل الجلسات القضائية. بما أن السنة قد انتهت وكانت هناك جلسات لم تنته، فإنها ستستكمل في العام الجديد (٢٠٢٤)°. من بين ٥,٤٥٤ طلب طلاق تم استلامها، تم البت في ٤,٨٢٤ طلب طلاق. من بين هذه الحالات، كان ١,٣٦٦ حالة طلاق و ٣,٤٥٨ حالة رفع الطلاق عن الوجة. ويعد هذا العدد أقل من عام ٢٠٢٢، حيث بلغ إجمالي الطلبات المستلمة ٦,٠٥٨، تتوزع بين ١,٧٨١ رفع الطلاق

⁵ Praditya Fauzi Rahman, 'Ada 5.454 Kasus Cerai Di Surabaya Selama 2023, PA Surabaya: Turun 10%', *Detik Jatim*, 2024.

عن الزوجة و ٤,٢٧٧ رفع الطلاق عن الزوج. وفي حين أن إجمالي الحالات التي تم البت فيها بلغ ٥,٨٠٢. وهذا يعني أن محكمة الأحوال الشخصية في سورابايا تستقبل حوالي ١٠٠ طلب طلاق أو طلاق بالتراضي أسبوعيًا. "نعم، كان الأمر كذلك، ولكن الآن (٢٠٢٣) شهدنا انخفاضًا مقارنةً بالعام الماضي (٢٠٢٢)".

الآثار التي يتحملها الزوج نتيجة للطلاق من جانب الزوج هي بتوفير نفقات المعيشة أثناء سير عملية الطلاق، وتحمل الزوج مسؤولية تقديم النفقة خلال فترة العدة والتمتع بعد الطلاق. ويمكن ملاحظة ذلك في أحكام المادة ٧٨ من قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ الذي تم تعديله بموجب قانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن المحاكم الشرعية، بالإضافة إلى اجتهادات محكمة النقض رقم ٢٠٠٧/K/AG/١٣٧ وبعد ذلك^٦، في مجموعة الأحكام الإسلامية (KHI)، تم تحديد أن الطلاق من جانب الزوج قد تم تنظيمه فيما يتعلق بالالتزامات التي يجب على الزوج الوفاء بها في حال حدوث الطلاق، سواء كان ذلك متعلقًا بنفقة العدة أو المتعة.

إن الجهود التي بذلتها محكمة سورابايا الشرعية لمتابعة نتائج الاجتماع الذي عُقد في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣ بين محكمة سورابايا الشرعية وحكومة مدينة سورابايا اتفقت على أن تقوم محكمة سورابايا الشرعية بتضمين الحكم أمرًا لحكومة مدينة سورابايا بتقديم الخدمات العامة، وخاصة فيما يتعلق بتغيير هوية

⁶ Presiden Republik Indonesia, 'Undang-Undang Republik Indonesia Nomor 7 Tahun 1989', 1989, 99-104.

بطاقة الأسرة وبطاقة الهوية وغيرها من تصاريح الخدمة العامة بعد أن استوفت المدعى عليها حقوق المرأة والطفل وفقاً لحكم محكمة سورابايا الشريعة. ويُعتبر هذا التعاون وفقاً لأحكام المواد ٢ و٣ و٤ و٤ و٦ من لائحة المحكمة العليا (برما) رقم ٣ لعام ٢٠١٧ بشأن المبادئ التوجيهية للفصل في قضايا النساء المخالفين للقانون^٧.

في خدمة مرفق المعلومات الخاصة بدفع نفقة الزوجة السابقة ونفقة الأطفال (FEMINA)، بلغ عدد قضايا استيفاء حقوق الأطفال في محكمة سورابايا الشرعية في عام ٢٠٢٤، ١٨٧٠ قضية لم يتم استيفاؤها. على الرغم من وجود حماية قانونية للنساء والأطفال في قضايا الطلاق في إندونيسيا، إلا أن تنفيذها لا يزال يواجه تحديات مختلفة^٨. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي العام بهذه الحقوق وتعزيز إنفاذ القانون لتحسين حماية النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون بين المحاكم والحكومة والمجتمع المدني ضروري لإنشاء بيئة آمنة وداعمة للنساء والأطفال بعد الطلاق.

⁷ Ketua Mahkamah Agung Republik Indonesia, 'Peraturan Mahkamah Agung Nomor 3 Tahun 2017 Tentang Pedoman Mengadili Perkara Perempuan Berhadapan Dengan Hukum' (2017), p. 10.

⁸ Keshia Monika Prianto and Mega Dewi Ambarwati, 'Perlindungan Hak Perempuan Dalam Perceraian Di Pengadilan Agama', *Jurnal Ilmiah Nusantara (JINU)*, 2.1 (2025), pp. 75–82, doi:<https://doi.org/10.61722/jinu.v2i1.3111>.

ب. مشكلات البحث

١. كيف يتم تنفيذ الجهود المبذولة لضمان حقوق المرأة والطفل بعد الطلاق في

محكمة سورايا الشرعية؟

٢. ما هي العوامل التي تؤثر على فعالية تنفيذ جهود ضمان حقوق المرأة والطفل

بعد الطلاق في محكمة سورايا الشرعية؟

ت. أهداف البحث

ينطوي هذا البحث على إمكانية تقديم إسهامات مهمة على الصعيدين

النظري والعملي. وفيما يلي بعض الفوائد التي يمكن استخلاصها من هذا

البحث:

١. المساهمة النظرية

أ. تطوير نظرية قانون الأسرة: يمكن أن يسهم هذا البحث في تطوير نظرية

قانون الأسرة، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل في سياق

الطلاق. ويمكن لنتائج البحث أن تثري فهم ديناميكيات قانون الأسرة

والجهود المبذولة للتغلب على المشاكل التي تنشأ بعد الطلاق.

ب. اختبار نموذج الاستراتيجية: يمكن لهذا البحث أن يختبر فعالية نماذج الجهود

التي نفذتها محاكم سورايا الشرعية في ضمان حقوق المرأة والطفل. يمكن أن

تكون نتائج البحث أساسًا لتحديد نموذج الاستراتيجية الأكثر فعالية

وكفاءة.

٢. المساهمة العملية

أ. تحسين جودة قرارات المحاكم: يمكن أن توفر نتائج البحث مدخلات للقضاة

وغيرهم من الموظفين القضائيين لتحسين نوعية القرارات المتعلقة بقضايا

الطلاق. ومن شأن جودة القرارات أن توفر اليقين القانوني لأطراف النزاع

وتحمي حقوق النساء والأطفال على النحو الأمثل.

ب. تحسين الخدمات القانونية: يمكن أن تكون نتائج البحث بمثابة أساس

لتحسين وتعزيز الخدمات القانونية التي تقدمها محكمة سورابايا الشرعية

للأطراف التي ترفع قضايا الطلاق. ستسهل الخدمات القانونية الجيدة

حصول الأطراف على العدالة.

ت. وضع السياسات العامة: يمكن لهذا البحث أن يقدم توصيات في مجال

السياسات إلى الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بحماية

حقوق المرأة والطفل بعد الطلاق. ويمكن أن تكون توصيات السياسة العامة

الناجمة عن ذلك أساساً لوضع قوانين ولوائح أفضل وبرامج أكثر فعالية في

حماية حقوق الأشخاص المستضعفين.

ث. زيادة الوعي العام: يمكن لهذا البحث أن يزيد من الوعي العام بأهمية حماية

حقوق المرأة والطفل، خاصة في سياق الطلاق. ستؤدي زيادة الوعي العام

إلى تشجيع المشاركة المجتمعية الفعالة في الجهود المبذولة لحماية حقوق المرأة

والطفل.

ث. منافع البحث

١. معرفة جهود محكمة سورابايا الشرعية في ضمان حقوق المرأة والأطفال بعد الطلاق في محكمة سورابايا الشرعية.
٢. تحديد مدى فعالية الجهود التي تبذلها محكمة سورابايا الشرعية في ضمان حقوق المرأة بعد الطلاق.

ج. الدراسات السابقة

١. أطروحة هاريانتي نوفيتا بعنوان ”حقوق المرأة بعد الطلاق: تحليل اعتبارات القضاة في قرار محكمة بادانغسيديمبوان الشرعية“^٩ المنشورة في عام ٢٠٢٠. تدرس الباحثة في هذه الأطروحة حقوق المرأة بعد الطلاق، وهي عبارة عن تحليل للعديد من قرارات محكمة بادانغسيديمبوان الشرعية. وقد صاغت نتائج الدراسة أن نظر القضاة في العديد من قرارات محكمة بادانغسيديمبوان الشرعية كان قادراً على توفير الحماية القانونية لحقوق المرأة بعد الطلاق. ويتم استيعاب هذه الحقوق من خلال منح دعوى مضادة ترفعها المرأة التي هي المدعى عليها في دعوى الطلاق أو من خلال دعوى تراكمية ترفعها المرأة التي هي المدعية في دعوى الطلاق. ومن المؤكد أن هذا البحث لا يشترك مع هذه الأطروحة في شيء من ذلك، لأن موضوع الدراسة الذي تمت دراسته هو حقوق المرأة

⁹ Hariyanti Novita, 'Hak-Hak Perempuan Pasca Perceraian: Analisis Ertimbangan Hakim Dalam Putusan Pengadilan Agama Padangsidimpuan' (Sekolah Pascasarjana UIN Syarif Hidayatullah Jakarta, 2020).

بعد الطلاق. والفرق مع أطروحة المؤلفة هو أن المجلة التي يتم تجميعها لا تدرس حقوق المرأة فقط، بل حقوق الأطفال من الزواج بعد التعرض للطلاق.

٢. مجلة من تأليف كيشيا مونيكا بريانتو بعنوان "حماية حقوق المرأة والطفل في قضايا الطلاق في محكمة سورابايا الشريعة"^{١٠}. يحلل هذا البحث الحماية القانونية لحقوق المرأة والطفل في قضايا الطلاق في إندونيسيا، ويحدد العقوبات التي تحول دون تنفيذها. باستخدام الأساليب القانونية المعيارية والقانونية التجريبية، يدرس هذا البحث القوانين واللوائح والواقع الاجتماعي المتعلق بالطلاق. وخلص البحث إلى أن الطلاق له تأثير كبير على النساء والأطفال، الذين غالبًا ما يكونون من الفئات الضعيفة. وعلى الرغم من وجود العديد من القوانين واللوائح التي تحمي حقوقهن، إلا أن تنفيذها لا يزال يواجه تحديات. فالكثير من النساء لا يدركن حقوقهن، ويواجهن وصمة اجتماعية وصعوبات اقتصادية بعد الطلاق. كما أن حضانة الأطفال غالبًا ما تكون مسألة معقدة ومثيرة للنزاع. وتسلط الأبحاث الضوء على أن قضايا الطلاق في المحاكم الشرعية تصل إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ قضية، ٧٠٪ منها ترفعها الزوجات. تصنف النساء كفئة ضعيفة تتطلب حماية خاصة، وفقًا لقانون حقوق الإنسان. يُظهر تحليل قرارات المحاكم الشرعية أن نسبة قليلة فقط تتضمن أحكامًا بشأن أثر الطلاق، مما يجعل حقوق النساء والأطفال غير

¹⁰ Prianto and Ambarwati, 'Perlindungan Hak Perempuan Dalam Perceraian Di Pengadilan Agama'.

محمية بشكل جيد. كما أن تنفيذ الأحكام لم يكن فعالاً بسبب طول الإجراءات وارتفاع التكاليف. ويوضح البحث حقوق المرأة بعد الطلاق وفقاً لقانون الزواج، والمعهد الديني الإسلامي الكيني والشريعة الإسلامية، بما في ذلك نفقة العدة، والمتعة، والمهر، ورسوم الهدنة، والملكية المشتركة. في محكمة سورابايا الشرعية، هناك حقوق إضافية في شكل تقدير للمرأة على خدماتها أثناء الزواج. كما يتم تنظيم حقوق الأطفال في قانون حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وقانون حماية الطفل، بما في ذلك الحق في الهدي والنفقة والوصول إلى كلا الوالدين، بالإضافة إلى الحقوق الأساسية (ضروريات الخمس) وفقاً للشريعة الإسلامية والحقوق وفقاً لقانون حماية الطفل (الحق في الحياة والدين والصحة والتعليم والتعبير والراحة والحماية والرعاية والعدالة). أما ما يهمنا في هذه أطروحة المؤلف هو أن المجلة التي يتم جمعها لا تتناول حقوق المرأة فقط، بل الجهود التي تبذلها محكمة سورابايا الشرعية في الوفاء بحقوق المرأة والطفل من الزواج بعد التعرض للطلاق.

٣. مجلة أينا شينيتيا بعنوان "حقوق المرأة والطفل بعد الطلاق في قرارات الوساطة في المحاكم الشرعية"^{١١} يناقش هذا البحث حماية حقوق المرأة والطفل بعد الطلاق في الوساطة والقرارات في المحاكم الشرعية. يستخدم هذا البحث المعياري النوعي بيانات عن قرارات القضاة والأدبيات ذات الصلة. وقد

¹¹ Aprina Chintya, 'Hak-Hak Perempuan Dan Anak Pasca Perceraian Dalam Mediasi Putusan Di Pengadilan Agama', Ncssr, 2022, pp. 817-22.

أظهرت النتائج أن الوسطاء والقضاة حاولوا ضمان هذه الحقوق من خلال فرض تكاليف مثل نفقة العدة والمتعة ونفقة المتعة ونفقة العدة، ونفقة الأطفال، سواء في قضايا الطلاق أو قضايا الطلاق المتنازع عليها. وتعتبر لوائح وسياسات المحكمة العليا ذات تأثير كبير على اكتساب هذه الحقوق. أما فيما يتعلق بهذه المروحة، فإن الاختلاف مع أطروحة المؤلفة يكمن في أن المجلة التي يجري إعدادها لا تتناول حقوق المرأة فقط، بل أيضاً الجهود التي تبذلها محكمة سورابايا الشرعية في الوفاء بحقوق المرأة والأطفال من الزواج بعد التعرض للطلاق.

٤. مجلة بقلم ديان سابوترا، جمال الدين، يوليا بعنوان "حماية حقوق المرأة والطفل في قرارات الفيرستك في محكمة العيدي الشرعية"^{١٢} يناقش هذا البحث حماية حقوق المرأة والطفل في قرارات الفيرستك (قرارات بدون حضور المدعى عليه) في محكمة العيدي الشرعية. يستخدم هذا البحث القضائي التجريبي بيانات المقابلات والمواد القانونية. تُظهر النتائج أن حماية حقوق المرأة والطفل في قرارات الفيرستك منخفضة للغاية بسبب عدم مطالبة النساء بحقوقهن. ونادراً ما تطالب النساء بحقوقهن بعد الطلاق. وتمثل سياسة القاضي في استخدام حقوقها بحكم منصبه إذا لم تكن المرأة ناشراً (عاصية للزوج). والفرق مع

¹² Dian Saputra, Jamaluddin, and Yulia, 'Perlindungan Hak Perempuan Dan Anak Dalam Putusan Verstek Di Mahkamah Syar'iyah Idi (Protection of the Rights of Women and Children in the Verstek Decision At the Idi Shar'iyah Court)', *Suloh: Jurnal Fakultas Hukum Universitas Malikussaleh*, 9.2 (2021), pp. 1–24.

أطروحة المؤلفة هو أن المجلة التي يجري إعدادها لا تتناول حقوق المرأة فحسب، بل أيضا الجهود التي تبذلها محكمة سورابايا الشرعية في الوفاء بحقوق المرأة والأطفال من الزواج بعد التعرض للطلاق.

٥. مقال لمحمد مفتاح بعنوان ”ضمانات حماية الحقوق والوصول إلى العدالة للنساء والأطفال بعد الطلاق (تحليل مقارن لنظام العدالة في إندونيسيا وأستراليا وماليزيا)“^{١٣}. تناقش هذه المقالة ضمانات حماية الحقوق والوصول إلى العدالة للنساء والأطفال بعد الطلاق في إندونيسيا، مع مقارنة نظام العدالة في أستراليا وماليزيا. ويستخدم هذا البحث القضائي-المعياري بيانات ثانوية ونهجاً قانونياً. وباختصار، يسلط هذا المقال الضوء على مشاكل تنفيذ حقوق المرأة والطفل بعد الطلاق في إندونيسيا، ويقارنها بالنظم الأكثر فعالية في أستراليا وماليزيا، ويقدم اقتراحات للتحسين من خلال التعاون بين الوكالات وتبسيط العملية القضائية. والفرق مع الأطروحة المؤلفة هو أن المجلة التي يجري إعدادها لا تدرس حقوق المرأة فحسب، بل أيضا الجهود التي تبذلها محكمة سورابايا الشرعية في أعمال حقوق المرأة والأطفال من الزواج بعد الطلاق.

¹³ Mokhamad Miftah, 'Jaminan Perlindungan Hak Dan Akses Keadilan Bagi Perempuan Dan Anak Pasca Perceraian (Analisis Komparatif Sistem Peradilan Di Indonesia, Australia, Dan Malaysia)', *Literasi Hukum*, 71.1 (2023), pp. 103–8, doi:10.31002/lh.v7i1.7519.

ح. معاني المصطلحات

١. الطلاق هو فسخ الرابطة الزوجية القانونية بين الزوج والزوجة، مما يؤدي إلى إنهاء الحقوق والالتزامات التي كانت مرتبطة بهما كزوج وزوجة^{١٤}. يتم الاعتراف بهذه العملية قانونيًا وإضفاء الطابع القانوني عليها من قبل مؤسسة معتمدة، وعادة ما تكون محكمة. لا يُعد الطلاق مجرد انفصال جسدي أو عاطفي، ولكنه ينطوي أيضًا على عواقب قانونية هامة، بما في ذلك تقسيم الممتلكات المشتركة وحضانة الأطفال والتزامات النفقة.

٢. تشير ضمانات الحقوق بشكل عام إلى الآليات والصكوك القانونية التي تهدف إلى توفير اليقين القانوني والحماية القانونية للحقوق التي يتمتع بها الأفراد أو الجماعات. ويشمل هذا المفهوم الجهود المبذولة لضمان الاعتراف بالحقوق واحترامها وإنفاذها واستعادتها في حالة انتهاكها^{١٥}. ولا تقتصر ضمانات الحقوق على الحقوق المدرجة في القوانين واللوائح فحسب، بل تشمل أيضًا الحقوق المعترف بها عالميًا كحقوق إنسان.

٣. تشير حقوق المرأة في مرحلة ما بعد الطلاق إلى الحقوق التي ترتبط قانونًا بالمرأة بعد انهيار الزواج من خلال عملية الطلاق^{١٦}. وتهدف هذه الحقوق إلى توفير الحماية وضمائم الرعاية الاجتماعية للنساء اللاتي يعانين من تغيرات في

¹⁴ Subekti, *Pokok-Pokok Hukum Perdata* (Intermasa, 1995).

¹⁵ Dzalfa Farida Humaira, Abdul Mustaqim, and Egi Tanadi Taufik, 'Kontestasi Wacana Tafsir Berkeadilan Gender Di Indonesia : Telaah Konsep-Konsep Kunci', *Jurnal Studi Ilmu Al-Qur'an Dan Tafsir*, 6.1 (2023), pp. 60–73.

¹⁶ Linda, 'Analisis Perceraian Dalam Kompilasi Hukum Islam'.

الوضع القانوني والاجتماعي بسبب الطلاق. ويشمل هذا التعريف الحقوق التي تنظمها التشريعات والشريعة (خاصة بالنسبة للمسلمين الذين يستخدمون بشكل عام مجموعة الشريعة الإسلامية كمرجع)، والفقهاء المعمول به.

٤. تشير حقوق الأطفال بعد الطلاق إلى الحقوق التي تظل مرتبطة بالطفل حتى بعد طلاق الوالدين^{١٧}. وتهدف هذه الحقوق إلى ضمان رفاة الأطفال وحمايتهم ونموهم على النحو الأمثل، بغض النظر عن الحالة الزوجية لوالديهم. ويشمل هذا التعريف الحقوق التي تنظمها التشريعات والشريعة (خاصة بالنسبة للمسلمين الذين يستخدمون بشكل عام مجموعة الشريعة الإسلامية كمرجع)، وكذلك المبادئ القانونية المقبولة عالمياً.

خ. طريقة البحث

١. نوع البحث ونهجه

إن المنهج المستخدم في هذا البحث يستخدم المنهج الوصفي الكيفي، أي الدراسة التي تهدف إلى فهم الظاهرة التي يعيشها موضوع البحث، على سبيل المثال السلوك والتصورات والدوافع والتصرفات وغيرها فهماً كلياً عن طريق الوصف في شكل كلمات ولغة في سياق طبيعي خاص وباستخدام أساليب طبيعية متنوعة. وهذا يعني أن الظاهرة المراد دراستها هي ظاهرة استيفاء حقوق

¹⁷ Perpustakaan Nasional RI, *Himpunan Peraturan Perundang-Undangan Yang Berkaitan Dengan Kompilasi Hukum Islam Serta Pengertian Dalam Pembahasannya, Mahkamah Agung RI, 2011.*

المرأة والأولاد بعد الطلاق في محكمة سورابايا الشرعية. وسيصف الباحثون كيفية تأثير برنامج صديق المرأة والطفل كخدمة خاصة للمرأة والطفل.

٢. موقع البحث

وقد أُجري هذا البحث في محكمة سورابايا الشرعية التي تقع في الشارق كيتينتانانج ماديا ٣/٦، سورابايا، جاوة الشرقية.

٣. نوع البيانات ومصدرها

تنقسم أنواع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة إلى قسمين، على

النحو التالي:

(١) البيانات الأولية

البيانات الأولية هي بيانات تم جمعها مباشرة من المصدر الأصلي من قبل الباحث لأغراض بحثية محددة. هذه البيانات لم تتم معالجتها أو نشرها من قبل، لذلك تعتبر البيانات الأكثر أصالة وملاءمة للإجابة عن أسئلة البحث. لأن هذا الباحث يدرس الجهود التي تبذلها محكمة سورابايا الشرعية في ضمان حقوق المرأة والأطفال بعد الطلاق. لذا فإن البيانات الرئيسية التي استخدمها الباحث هي المقابلات مع الكاتب الصغير، والمستشار القانوني، وأمانة محكمة سورابايا الشرعية.

٢) البيانات الثانوية

البيانات الثانوية هي البيانات التي تم جمعها من قبل أشخاص آخرين أو مؤسسات أخرى لغرض معين، ثم أعاد الباحثون استخدامها لأغراضهم البحثية. وببساطة، هي بيانات موجودة مسبقاً وليست نتيجة جمع بيانات مباشرة من قبل الباحث نفسه. ومن بين مصادر البيانات الثانوية الكتب/المراجع، والمقالات، والمجلات العلمية، وما إلى ذلك من المصادر التي يمكن أن تكمل وتدعم البيانات الأولية.

٤. تقنية جمع البيانات

عند استكشاف وجمع بيانات متعمقة وكاملة لا بد من استخدام التقنية الصحيحة. وتعد تقنية جمع البيانات إحدى الخطوات الاستراتيجية عند إجراء البحث. نظرًا لأن منهج البحث يستخدم منهجًا معياريًا حيث تأتي البيانات من الأدبيات والمقابلات، فإن التقنيات المستخدمة في جمع البيانات هي التوثيق وتسجيلات المقابلات. التوثيق تقنية تستخدم للحصول على البيانات والمعلومات في شكل كتب ومحفوظات ووثائق تحتوي على المعلومات المطلوبة في البحث. بينما التسجيل تقنية تستخدم للحصول على البيانات من نتائج المقابلات في شكل صوت أثناء المقابلات^{١٨}.

¹⁸ Yasri Rifa'i, 'Analisis Metodologi Penelitian Kulitatif Dalam Pengumpulan Data Di Penelitian Ilmiah Pada Penyusunan Mini Riset', *Cendekia Inovatif Dan Berbudaya*, 1.1 (2023), pp. 31-37, doi:10.59996/cendib.v1i1.155.

٥. تقنية تحليل البيانات

وتعتمد تقنيات تحليل البيانات المستخدمة في هذه المجلة إلى حد كبير على نوع البيانات التي تم جمعها، والغرض من البحث، ونموذج البحث الذي اعتمده المؤلف. ومع ذلك، وبالنظر إلى موضوع البحث المتعلق بسياسة المحكمة وممارستها، فيما يلي بعض تقنيات تحليل البيانات الشائعة الاستخدام^{١٩}:

(١) تحليل المستندات

أ الوثائق القانونية: بما في ذلك القوانين واللوائح وقرارات المحاكم والمبادئ التوجيهية الداخلية لمحكمة سورابايا الشرعية المتعلقة بمعالجة قضايا الطلاق.

ب وثائق البرنامج: الوثائق المتعلقة بالبرامج السابقة والجارية في محاكم سورابايا الشرعية لحماية حقوق المرأة والطفل.

ت التقارير البحثية السابقة: يمكن استخدام الدراسات السابقة حول نفس الموضوع كمقارنة أو أساس نظري.

(٢) المقابلة

أ مقابلات متعمقة^{٢٠}: أجريت مع القضاة، وموظفي المحاكم، والمحامين، والأطراف ذات الصلة المباشرة بالتعامل مع قضايا الطلاق.

ب مقابلات جماعية: أجريت مع مجموعات تركيز مثل النساء اللاتي مررن بتجربة الطلاق.

¹⁹ Ali Muhson, 'Teknik Analisis Kuantitatif 1 Teknik Analisis Kualitatif', *Academia*, 2006, pp. 1-7.

²⁰ Ivanovich Agusta, 'Teknik Pengumpulan Dan Analisis Data Kualitatif', *Jurnal Studi Komunikasi Dan Media*, 02.1998 (1992), pp. 1-11.

د. هيكل البحث

وعموماً، فقد تم ترتيب هذه الأطروحة في ٥ فصول، يتألف كل منها من عدة فصول فرعية للمناقشة، وذلك لتسهيل الفهم. ويكون الترتيب المنهجي على النحو التالي:

الفصل الأول في هذا الفصل الأول عبارة عن مقدمة تتألف من خلفية المشكلة، وصياغة المشكلة، وأهداف البحث، وفوائد البحث، والبحوث السابقة، والتعريفات العملية للمتغيرات، وفرضيات البحث، والمناقشة المنهجية.

الفصل الثاني يشرح الأساس النظري الذي يتضمن: تعريف الطلاق، وكفالة الحقوق عموماً، وحقوق المرأة والطفل، وأساس حقوق المرأة والطفل، والقانون الذي يقوم عليه النقاش.

الفصل الثالث يشرح نتائج أساليب البحث التي تشمل: نوع البحث، وموضوع البحث، ومصادر البيانات الأولية، ومصادر البيانات الثانوية، وتقنيات جمع البيانات، وتقنيات تحليل البيانات.

الفصل الرابع تحليل النجاحات والتحديات في تنفيذ حقوق المرأة والطفل بعد الطلاق، وإلى أي مدى يتم تقسيم الممتلكات المشتركة والنفقة التي يجب الوفاء بها بعد الطلاق بشكل عادل ووفقاً للأحكام القانونية. التأثير على رفاة المرأة والأطفال. دور محكمة سورابايا الشرعية في تسوية قضايا الطلاق. تنفيذ جهود محكمة سورابايا الشرعية في مساعدة الأطراف المطلقة على التوصل إلى

اتفاق بشأن حقوق المرأة والأطفال. التحديات والقيود في تنفيذ جهود المحكمة
الشريعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على تنفيذ الجهود المبذولة. القيود
الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تواجهها المحاكم الشرعية.

الفصل الخامس استنتاجات البحث فيما يتعلق بالجهود التي تطبقها

محكمة سورابايا الشرعية في ضمان حقوق المرأة والأطفال بعد الطلاق. ثم
اقتراحات لتحسين الجهود المستقبلية سواء من الناحية القانونية والإجرائية أو من
حيث الدعم المجتمعي.